

**مكاتب غير مرخصة تبيع شهادات بحرية دون دورات تدريبية**  
تتكلف ٥٠٠٠ دولار وشهادات مؤسسة التدريب والتأهيل البحري أقل بـ ٥٠ بالمئة  
**بحارون بشهادات وهمية**

حاملاً لتلك الشهادات المخالفة موضحاً أن هناك حالات ممكن أن يسافر حامل هذه الشهادة عن طريق ميناء بيروت أو طرابلس أو أي من الموانئ غير السورية وبهذه الحالة لم يعد لهم سلطة بهذا الشأن، لافتاً إلى أن أهم إجراء تم اتخاذه حق هذه المكاتب فرض غرامات مالية على هم في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بقيمة ٢٥ ألف ل.س لحوالي ٣ مكاتب، موضحاً أن هناك دولاً مثل مصر لم تعد تقبل بهذه الشهادات بحيث احتجزت المسافرين لسوريين حاملي الشهادات البحرية غير السورية في المطار وأعادتهم إلى سوريا.

وأشار صقر إلى أن حاملي تلك الشهادات ولوهنية لا يعملون الان على السفن السورية متوفهاً بأنه لا يوجد هناك عدد كافٍ من السفن السورية فقط ٣ سفن تعمل بالعلم السوري تابعين للمؤسسة السورية للنقل البحري موضحاً وجود لكثير من السفن غير تابعة للقطاع العام وأمالك السفينة سوري الجنسية يعمل تحت علم دولة أخرى وبأنه يحق مالك هذه السفينة بالطلب من البحارة التابعين لسفينته باقتناء شهادة من دولة أخرى يسيطر البحارة لشراء هذه الشهادة من تلك المكاتب مبيناً أنهم كسلطة بحرية لا يستطيعون فرض أي شيء عليهم لأن السفينة ترفع علم دولة أخرى وبالتالي ينوهان بهذه السفينة تتبع لتلك الدولة.

وأكمل صقر أنه اليوم الكثير من دول العالم أصبحت تعرف بقيمة الشهادة السورية وأصبحت تطالب من كانت جنسيتها سورية بامتلاك شهادة سورية نظراً لتوقيتها.

وأوضح صقر أن المؤسسة حققت إيرادات كبيرة لهذا العام وأصبحت قادرة على اقتناء تجهيزات ملائمة وبيان هناك أجهزة متقدمة فيها تحتاج إلى تدريب، لافتاً إلى أن مؤسسة التدريب الآن ينقصها ملوك عددي فلا يوجد فيها عدد كافٍ من الموظفين.



إنها مزورة ولكن يمكن القول عنها إنها وهمية أو شكلية وبأنه كان اللجوء إليها بكثرة سابقاً بسبب عدم وجود الشهادات السورية آنذاك، ضارباً على ذلك مثالاً: هنالك شهادات صادرة من دولة بينما فعند الرجوع إلى قاعدة البيانات من دولة بينما ومن خلال التتحقق نجد بأن هذه الشهادة فعلاً مسجلة ولها رقمها في تلك الدولة، لافتًا إلى أن المشكلة الأساسية بهذا الموضوع أن هذه الشهادات تأتي عن طريق مكاتب وساطة هنا في سوريا من دون اتباع دورات تدريبية، مؤكداً أنه عند بدء العمل على الشهادات السورية وخاصة صدورها في عام ٢٠١٧ بشكل موسع بدأ عدم الاعتراف بتلك الشهادات بناءً على القرار الوزاري.

وعن الإجراءات المتخذة بحق هذه الشهادات بين صقر بأنه تم إصدار تعليم للموانئ السورية بعدم قبول أي شهادة إذا لم تكن صادرة عن السلطات البحرية وبمعنى قبول سفر أي أحد من البلد إذا كان

عام ٢٠١٧، مبيناً أنه في الفترة من ٢٠٠٢ و ٢٠١٢ لا وجود لشهادات إلا من تلك المكاتب التي كانت تعمل من دون ضابط قانوني للسفر في البحر وبين هناك الكثير من الذين يعملون على السفن بموجب هذه الشهادات على اعتبار أن سوريا كانت تعرف بها بسبب عدم وجود البديل منها حتى نهاية عام ٢٠١٧.

وأبدى الأحمد استغرابه من أن المركز التدريسي السوري كان مجهزاً منذ عام ٢٠١١ وتأخر افتتاحه لغاية ٢٠١٥ موضحاً أن سبب عدم فاعلية مؤسسة التدريب البحري طوال السنوات السابقة تتحمله إدارات الموانئ والوزارة السابقة منذ عام ٢٠٠٥ على الأقل لغاية عام ٢٠١٠.

بدوره مدير التفتيش البحري في المديرية العامة للموانئ علاء صقر أشار إلى أن هذه الشهادات يشتهرها الناس من دون الخضوع لدورات تدريبية مشيراً إلى أن هذه الشهادة لا يمكن القول عنها

مؤسسة التدريب والتأهيل البحري أقل بنسبة ٥٠ بالمئة عن الشهادات التي يتم شراؤها بلا أي مؤهل بحيث تصل سعر الشهادات مثلاً في الأكاديميات العربية (مصر - لبنان - الأردن) بين ٥٠٠٠ إلى ٩٠٠ دولار من دون نفقات الإقامة والتقل إلى تلك الدول، بينما أجور دورة ضابط نوبة ملاحية أو ضابط نوبة هندسية في مؤسسة التدريب هي مليون وخمسمائة وثلاثون ألف ليرة سورية فقط لا غير أي ما يعادل ٣٠٠٠ دولار متضمنة التدريب ومنح الشهادات الخاصة بهذا المستوى وفق متطلبات تعديلات مانيلا للاتفاقية الدولية StCW78 وهو ما لا تقدمه الأكاديميات البحري في الدول المجاورة.

وأوضح الأحمد أنه وبعد القانون ٣٤ الذي صدر في تاريخ ٢٠١٧/١٠/٣٠ والقرار الوزاري ١٤٨٠ بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٣ الخاص بتطبيق الاتفاقية ومنح الشهادات أوقفت المديرية العامة للموانئ الاعتراف بتلك الشهادات غير القانونية منذ نهاية

الوطن |  
كشف مدير المؤسسة العامة للتدريب والتأهيل البحري محمد الأحمد عن وجود مكاتب خاصة غير مرخصة في الساحل السوري وخاصة في محافظة طرطوس تقوم ببيع شهادات بحرية أهلية باسم دول المنفعة (بینما، نتزانيا، جورجيا، أوكرانيا، هندوراس وغيرها...) لأشخاص غير مؤهلين ودون اتباعهم لأى دورات تدريبية، وحتى من دون وجود الشخص نفسه بموجب صورة عن جواز السفر الخاص بالشخص الذي يريد اقتناه هذه الشهادة بقصد السفر عبر البحر أو للعمل من خالها، لافتاً إلى أن هذه المعاناة مستمرة منذ عدة سنوات وحتى الآن.  
ووصف الأحمد هذه الظاهرة بالمدمرة، مشيراً إلى وجود أكاديميات غير قانونية تسببت باعتياد الناس على شراء شهادة من دون شروط أو تدريب وكيفما اتفق والاستغاثة للشهادات وحصول الكثيرين على شهادة بحرية أهلية من دول يصعب إيجادها على الخريطة ومعترف عليها في بلده ما تسبب بتراجع الإقبال على الشهادات السورية، وذهاب مبالغ هائلة لجيوب سماسرة هذه المكاتب وغيرهم دون رقيب.  
وتحمل الأحمد هذه المكاتب السبب في تأخر إحداث معاهد وأكاديميات بحرية سورية لسنوات وبأن كل من يعلم الآن في هذا المجال غير شرعي ويحارب الشهادة السورية ويساهم مع دول المنفعة تلك بعدم الاعتراف بالشهادة السورية.  
وبين الأحمد أن العلاقات بين سماسرة المكاتب وملاك السفن تجعل الناس مغفوشة بهذه المكاتب وأن هناك الكثير من السفن التي يعمل على متنها حملة هذه الشهادات المزورة على حد تعبيره موضحاً أن كلفة الشهادات الصادرة عن

الحكومة ولويات

بیل الملاح

- تطوير المصانعات العدائية.
- الحفاظ على القطاع العام وإصلاحه وإعادة تأهيله ليكون مادراً على قيادة الاقتصاد الوطني، مقابل دعم وتنشيط قطاع الخاص ليكون داعماً للاقتصاد الوطني ومنافساً لقطاع العام ولتمزقاً بالقوانين والأنظمة التي ترعى حقوق الدولة وحقوق المواطنين من مستهلكين وعمال. وهنا أسأل ما نتائج تطبيق نظام التشاركية بين القطاعين العام والخاص الذي صدر بعام ٢٠١٥م
- إجراء مراجعة شاملة وموضوعية للسياسات الاقتصادية التي انتهت خلال العقود الثلاثة الماضية في ضوء النتائج التي تحققت، والتي أعتقد جازماً أنها غير مرضية لأنغلبية

شعب.

- إيجاد صيغة فعالة للتفاعل بين المواطن والمسؤول، وبين المسؤول وأصحاب العلم والخبرة الذين لا بد من الاستعانة بهم في مرحلة إعادة البناء والتتصدي للفساد، ووضع الأسس المعايير الوطنية لاختيار المسؤولين الذين يتحلون بأعلى رجات المسؤولية والشفافية والنزاهة.
- التكهن على مواجهة الفساد، بما أشكله من مخاطر

الغريب على محاربة الفساد بين أبناء وبناته، مكافحته من خلال محاسبة الفاسدين الكبار الذين نهبوا ثروات الوطن وهربوها خارج سوريا، ويجب أن تعم المحاسبة على الفاسدين في السلطة القضائية والسلطة التنفيذية ومن عمل لحسابهم، في القطاع الخاص بمختلف فئاتهم، ولا بد من حياء شعار وقانون «من أين لكم هذا».

إن الواقع الاقتصادي والمعيشي يفرض على الدولة العمل بفوري والجاد لتحسين هذا الواقع المؤلم والمسير، ولو بريجيما، وفق معادلة نبوقة وصارمة بالمحافظة على المال العام وتنمية واردات الدولة ومنع الهدر ومكافحة الفساد قابل توفير الأموال الالزامية لزيادة الرواتب والأجور تحسين الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود.

لتحلي المواطنون السوريون بأعلى درجات الموضوعية الواقعية وتحملوا الكثير، وعلى المعنيين أن يدركوا أن هؤلاء طاقة محدودة فهل يعقل أن يبقى دخل العامل أقل من كالفيل معيشة أسرته بعشرة أضعاف؟

بد من حلول سريعة وجدية تبدأ اليوم قبل الغد ولا بد من حكومة قادرة على ذلك بالفعل ولو البطيء وليس بالكلام عふوسول.

#### **تعويضات مالية تطول المهندسين المتقاعدين**

# **أمين سر خزانة تقاعد المهندسين لـ«الوطن»: القانون لمصلحة المهندسين**

ويُنتقل هذا المعاش إلى أصحاب الاستحقاق، وينطبق  
حكم هذه الفقرة على المهندس الذي يستشهد أثناء  
خدمة الإلزامية دون أن تناح له فرصة التسجيل  
في التقابة بعد تخرجه في الجامعة وقبل التحاقه  
بالخدمة الإلزامية، شريطة لا تزيد المدة بين تخرجه  
 واستشهاده على السنة الواحدة، ويحدد النظام  
إداً خالي للخزانة الأسياب المقبولة لتقدير تسجيله في  
تقابة خلال هذه المدة.

يدفع المهندس العامل في الدولة أو المستخدم والوكيل أو العامل بموجب عقد لدى الدولة أو المؤسسات العامة إلى الخزانة بعد تنفيذ هذا القانون بليغاً بنسبة ٦ بالثلثة شهرياً من كامل ما يقتضاه من جور وبدل أتعاب وتعويضات باستثناء تعويضات الانتقال والتمثيل والمقابلات التشريعية والحاواجز الإنتاجية والتعويض العائلي وتعويض التفرغ إلإضافي لأعضاء الهيئة التعليمية ومن في حكمهم حماقة المسائقات.



ويعد استشهاد المهندس المسجل في النقابة أثناء أدائه خدمة العلم منذ تاريخ ١٥/٣/٢٠١١ سبباً لاستحقاقه المعاش التقاعدي الكامل مهما كانت مدة مزاولته للمهنة، بعد ترتيل نسبة التخفيف المشار إليها وذلك بمحض قرار من مجلس إدارة الخزانة بناء على وثيقة رسمية من الجهات المختصة ثبت استشهاده.

إذا أصيب المهندس المسجل في النقابة بسبب مزاولةمهنة بعاهة أو مرض عضال فأصبح عاجزاً عن مزاولة المهنة نهائياً، يستحق معاشاً تقاعدياً كاماً بما كانت مدة مزاولة المهنة.

فادي بك الشريفي

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد القانون رقم ٢٧ بأن يحدد المعاش التقاعدي للمهندس الذي يتقاعد بعد نفاذ هذا القانون من إحدى الجهات العامة والذي يتلقى معاشًا تقاعدياً أو تعويضاً مقطوعاً من خزينة الدولة على أساس تخفيض مدة مزاولة المهنة التي يتلقى منها المهندس هذا المعاش أو التعويض بنسبة خمسين بالمائة عن مدة مزاولة المهنة الواقعية قبل نفاذ القانون رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٥، وبنسبة خمسة وعشرين بالمائة عن مدة مزاولة المهنة الواقعية بعد نفاذ القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٥، أما مدة مزاولة المهنة الواقعية بعد نفاذ هذا القانون فلا تخضع للتخفيض المذكور

وبموجب التعديلات إذا أصبح مهندس مسجل في النقابة بعاهة أو مرض أو تعرض لطارئ يمنعه من مزاولة المهنة لمدة مؤقتة يحق مجلس الإداره، بناء على دراسة حالته المادية، أن يمنعه إعاته شهرية لا تتجاوز المعاش التقاعدي الكامل وذلك أقصاها ستة واحده، يمكن تجديده لثلاث سنوات أخرى. ويحق للمهندس المسجل في النقابة أن يطلب إحالته على التقادع لأسباب صحية إذا أصبح بعاهة أو مرض أو تعرض لطارئ وأصبح عاجزاً عن مزاولة الهندسة نهائياً.

ويستحوذ المهندس المحال على التقاعد عن كل سنة مزاولة معاشاً تقاعدياً يعادل حزءاً واحداً من ثلاثة

**لتشدد في منح رخص لمعاصر الزيتون في طرطوس**

طه طه : الوطن

ستخلت في السنوات الأخيرة الأضرار  
ببيئة المختلفة في محافظة طرطوس، حيث  
تعرض صحة المواطن وكل مكونات البيئة  
لـ امتداد ساحة المحافظة (من هواء ومية  
طقسية وجوفية وبحر وأشجار) لخطر  
تلتوث الناجم عن مصبات الصرف الصحي  
و عن الدخان والغبار المتتصاعد من المصانع  
مصفاة النفط أو عن مخلفات معاصر  
زيتون أو الناجم عن الآليات المختلفة. ويقاد  
بخلو لقاء أو اجتماع شعبي أو رسمي من  
طالبة بمعالجة مصدر التلوث المذكورة

حسين الواقع البيبي في هذه المحافظة دون  
دوى.

کلام رسمی جدأ

## سلام الحصه الـ ٢

نستغرب ما جاء في رد رئيس فرع الهلال الأحمر العربي السوري بحثمة على المادة!.. فإن التمسنا له العذر بتصله من بعض ما ورد فيها، نتيجة الضغوطات التي تعرض لها على أكثر من صعيدي إلا أننا لا نعترض على نكرانه معرفتنا، ونذكره بأننا أعلمناه بمحتوى المادة قبل النشر حرصاً منها على الدقة والموضوعية، وذلك كتقدير منا لخصوصية عمل المنظمات الدولية الإغاثية في المحافظة.

وبالتاليك هو يعلم أنني مراسل لـ«الوطن» بحثمة إذ سبق لي نشر عدة مواد له حول عمل الهلال الأحمر بحثمة، منذ تكليفه بمهام رئاسة الفرع!.. وأخيراً أرى من واجبي تصحيح معلومة له مفادها، أن الزميلة زهور كمالي تعمل في مكتب جريدة تشرين بحثمة وليس لدى جريدة الفداء!..

شارة إلى الشكوى المنشورة في صحيفة «الوطن» بعدها رقم ٢٩٠٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٨ / ٥ / ١٧ بعنوان سلات غذائية لأسماء وهيمية في حماة: فيديكم بأن المقابلة لم تكن مع صحيفة «الوطن» بل صحيفة الفداء وقد قامت بها الصحفية زهور كمالي وأنه لم يتم خلال المقابلة ذكر لوجود أسماء وهيمية وإنما الأسماء هي لأسر فاقدي المعيل ولم تستلم الحصة الدورية كما نؤكد أن خلال التسليم الأخير تكررت الأسماء التي لم يستلم الحصة الدورية.

كما أن الفرق الحزبية لا تتدخل بتسجيل الأسماء بل إن فرع الهلال يستقبل قوائم أسماء عن طريق مكتب الشهداء في فرع الحزب ويتم التوزيع بالتنسيق مع الشعب الحزبية ولم نلاحظ أي خلل أو إضافات بالأسماء من قوائم الواردة إلينا.

رئيس فرع الهلال الأحمر العربي السوري بحثمة حيان مصطفى